

Distr.: General
17 January 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢٢ (ص) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/57/L.30 و Add.1)]

٤٤/٥٧ - التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وسائر قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة بشأن تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومن بينها المقرر ٤٤٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تفتي على الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية لما تبديه من التزام متواصل بالأخذ بترتيبات للتعاون فيما بينها تكون أكثر اتساما بالعمق وبالطابع الرسمي من أجل تحقيق التكامل الإقليمي،

وإذ تقر بالجهود المستمرة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وسائر التطورات الإيجابية في المنطقة ومن بينها توطيد السلام عن طريق إنشاء مؤسسات لتعزيز التكامل الإقليمي من قبيل المنتدى البرلماني والمنتدى الانتخابي ورابطة المحامين التابعة للجماعة الإنمائية،

وإذ ترحب باعتماد الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا^(١)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا^(٢) والجهود المستمرة التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتريري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية واعتمد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٣)، والحاجة إلى موارد كافية لتمكين الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية من أن تنفذ بنجاح برامجها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بما تبذله الجماعة الإنمائية من جهود لجعل الجنوب الأفريقي منطقة خالية من الألغام الأرضية،

(١) A/57/304، المرفق.

(٢) القرار ٢/٥٧.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة للغاية التي تعاني منها بلدان المنطقة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن الأحوال الجوية غير المواتية قد أدت إلى الجفاف الذي يؤثر حاليا على المنطقة وخاصة في المناطق

الريفية،

وإذ تقر بالمساهمة الاقتصادية والمالية القيمة والفعالة التي تواصل تقديمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستكمال

الجهود الوطنية ودون الإقليمية المبذولة من أجل النهوض بعملية إحلال الديمقراطية والإنعاش والتنمية في المنطقة،

وإذ ترحب بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا التابع لمجلس الأمن والفريق

الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ ترحب أيضا بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أنغولا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الذي أسفر عن وقف جميع الأعمال

العدوانية وهبأ أحوالا لم يسبق لها مثيل لحل جميع المسائل المعلقة في بروتوكول لوساك^(٤) وإنجازه بالكامل،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء الحالة الإنسانية المتردية السائدة في أنغولا والتي تعرقل الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق

الإنعاش الاقتصادي وإعادة التعمير فضلا عن تنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية، وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة

الإنسانية وثيقة ظروف لتحقيق التنمية الطويلة الأجل والحد من الفقر في أنغولا تقع على عاتق حكومة أنغولا بمشاركة، عند الاقتضاء، من

المجتمع الدولي،

وإذ تعرب عن ارتياحها للمبادرات الرامية إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شرعت فيها الجماعة

الإنمائية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكيانات أخرى، وإذ تقر بأن الحوار بين الأطراف الكونغوية يشكل عنصرا أساسيا في

عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها ميسر الحوار بين الأطراف الكونغوية، سير كيتوميلي ماسير، الرئيس السابق

لجمهورية بوتسوانا، والرامية إلى ضمان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ ترحب مع الارتياح بالتوقيع، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، على اتفاق بريتوريا بين حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية

وجمهورية رواندا^(٥) تحت رعاية رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام، وكذلك بالتوقيع في ٦

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على اتفاق لواندا بين حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا بوساطة من رئيس أنغولا خوزيه

إدواردو دوس سانتوس، باعتبارهما خطوتين نحو تحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تلاحظ مع القلق ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في

المنطقة والأمراض المعدية الأخرى من قبيل الملاريا والدرن التي لها عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر،

وإذ تسلّم بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في تنمية المنطقة،

(٤) S/1994/1441، المرفق.

(٥) S/2002/914، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية المنطقة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٦)؛

٢ - تعرب عن تقديرها لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها فضلا عن المجتمع الدولي على ما قدمته من دعم مالي وتقني ومادي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وترحب على وجه الخصوص بالتبرعات المالية وغيرها من التبرعات التي قدمها المجتمع الدولي استجابة للنداء المشترك الموجه من الجماعة الإنمائية والأمم المتحدة في نيويورك في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من أجل تقديم المساعدة لتفادي حدوث أزمة إنسانية في المنطقة، وتطلب إلى الدول الأعضاء، وخاصة مجتمع المانحين، مواصلة دعمها للجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة؛

٣ - تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة الاستمرار في تقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية، حسب الاقتضاء، إلى الجماعة الإنمائية لدعمها في جهودها الرامية إلى تنفيذ خططها للتنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية بالكامل، ولدعمها في تنفيذ الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا^(٧) بشكل كامل؛

٤ - تحث بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة، التي لم تُقم بعد اتصالات وعلاقات مع الجماعة الإنمائية، أن تستكشف إمكانية القيام بذلك؛

٥ - تناشد الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي مساعدة الجماعة الإنمائية ودعمها فيما تبذله من جهود لمكافحة الألغام الأرضية، وتحث بالدول الأعضاء في الجماعة أن تواصل تعزيز جهودها في هذا الصدد؛

٦ - تناشد أيضا الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية بالموارد الكافية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومن بينها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٨)، ولتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة مع التأكيد بصورة خاصة على تعزيز دور المرأة في عملية التنمية؛

٧ - ترحب في هذا الصدد بقيام الجماعة الإنمائية بإنشاء شبكة إشراك المرأة في مجتمع الأعمال، بهدف تمكين المرأة بجملة وسائل من بينها تيسير وتعزيز إمكانية حصولها على الائتمان وعلى التدريب في مجال الأعمال والمهارات التقنية؛

٨ - تحث بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم التدابير التي تتخذها الجماعة الإنمائية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك التعهد بالتزامات وتقديم مقترحات لاتخاذ إجراءات رئيسية في المستقبل لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٩ - تشير إلى المسؤولية الرئيسية للقاء على عاتق الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة وسيادة القانون وتعزيز تنفيذ برامج التنمية الوطنية، وتقر بالجهود المبذولة في هذا الصدد؛

(٦) A/57/94 و Add.1.

(٧) انظر القرار ٢/٥٥.

- ١٠ - تناشد بقوة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي على التعاون مع الجماعة الإنمائية الدول الأعضاء فيها في تنفيذ السياسات المناسبة للترويج لثقافة إحلال الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، مما يدعم المشاركة الشعبية من جانب أبناء الجماعة في هذه المسائل وفقا لأهداف ومبادئ الشراكة الجديدة^(١)؛
- ١١ - **هَيِّب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة السلطات الأنغولية، وخاصة عن طريق تقديم مساعدة إنسانية مالية ومادية، في تخفيف معاناة الشعب الأنغولي وعلى وجه الخصوص الأطفال والنساء والمسنين، وهيب بالسلطات الأنغولية مواصلة تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ستحسن حياة الشعب الأنغولي؛
- ١٢ - **هَيِّب** بالمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، مواصلة الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة في إنعاشها وإعادة بناء اقتصادها؛
- ١٣ - **تَحْتَ** جميع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار^(٢) وكذلك في اتفاق بريتوريا^(٣) واتفاق لواندا على العمل على تنفيذ هذه الاتفاقات على وجه السرعة وبالكامل، وعلى التعاون في هذا الصدد مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛
- ١٤ - **تؤكد** الحاجة والأهمية الملحة لتعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتصل بمهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل طوعي للإسهام في إقامة سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- ١٥ - **هَيِّب** بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان التي تستقبل لاجئين في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية الناتجة عن ذلك؛
- ١٦ - **تناشد** الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة في زيادة تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية على نحو يكفل استدامتها وقدرتها في مجال الصرف الصحي، والاستجابة بسخاء لحالة الجفاف في الجنوب الأفريقي، وذلك بدعم المنطقة في إطار استراتيجياتها الموضوعية للتأهب للجفاف وإدارته؛
- ١٧ - **تعرب عن دعمها** للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية في سعيها لتحقيق رؤيتها المشتركة فيما يتصل بإقامة جماعة اقتصادية إقليمية عن طريق تعميق الاندماج الاقتصادي؛
- ١٨ - **هَيِّب** بالمجتمع الدولي أن يدعم، في هذا الصدد، إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وممرات إنمائية في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية، بمشاركة نشطة من القطاع الخاص، مع الاعتراف بما تتحمله البلدان المعنية من مسؤوليات وبجهودها الجارية فيما يختص بتهيئة البيئة اللازمة، بما فيها الإطار القانوني والاقتصادي المناسب لمثل هذه الأنشطة؛
- ١٩ - **هَيِّب أيضا** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية في مجال بناء القدرات وفي التصدي للتحديات وللعواقب والفرص الجديدة التي تطرحها على اقتصادات المنطقة عملية العولمة والتحرير؛
- ٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تكثيف الاتصالات الهادفة إلى تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛

(٨) S/1999/815، المرفق.

٢١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٥٦

٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢